اسم السياسة	رقم السياسة	رقم الإصدار	الصفحة
عدم التسامح مطلقًا مع الرشوة والفساد وغسل الأموال (سياسة مكافحة الفساد العالمية)	904	4	1 من 6

النطاق	الانحرافات المعتمدة	
في جميع أنحاء العالم	نعم	لا X

المنظمة	تمت الموافقة عليه من قبل	الإصدار السابق	تاريخ النفاذ
إدارة الشؤون القانونية	لورا نيكويست، المستشار العام	2012/1/10	2015/31/12

تاريخ آخر مراجعة: 16 يناير 2019

تتضمن هذه السياسة وتستكملها الأحكام ذات الصلة بمدونة قواعد السلوك لـ Teradata، والإرشادات الأخلاقية لـ Teradata، سياسة إدارة الشركة (912 CMP) (سياسة الهدايا والترفيه) وأي سياسات أخرى للشركة المشار إليها في هذه السياسة أو ملحقة بهذه السياسة.

منظور السياسة

لا تتسامح Teradata مطلقًا مع الرشوة والفساد وغسل الأموال (يشار إليها مجتمعة، باسم "الفساد"). وبالتالي، يمكن الإشارة إلى هذه السياسة باسم "سياسة عدم التسامح مطلقًا" أو "سياسة مكافحة الفساد العالمية".

تنطبق سياسة عدم التسامح مطلقًا على جميع المعاملات التي تتم من خلال أو نيابة عن Teradata أو عروضها في أي مكان في العالم. يجب الالتزام بهذه السياسة من قبل جميع كيانات Teradata والشركات التابعة والشركات الفرعية والموزعين والبائعين والموردين والمقاولين والوكلاء والوسطاء وممثلي الأطراف الثالثة الآخرين في جميع أنحاء العالم وجميع المسؤولين والمديرين والموظفين والوكلاء وغيرهم من الممثلين (يُشار إليهم فيما يلي باسم "أسرة Teradata").

تنطبق سياسة عدم التسامح مطلقًا على جميع أنواع الفساد - الفساد العام والفساد الخاص. وبالتالي تنطبق هذه السياسة على جميع تعاملات أسرة Teradata التي تشتمل على أي "موظف عمومي"، وكذلك على تلك التي تشتمل على "مسؤول خاص". لأغراض هذه السياسة، يُقصد بتعبير "الموظف العمومي" أي موظف أو مقاول أو وكيل أو مسؤول منتخب أو معين أو مرشح أو معين أو ممثل آخر لحكومة أو كيان سياسي أو حزب سياسي أو وكالة عامة دولية أو "مؤسسة مملوكة للدولة" ("الشركات المملوكة للدولة")، مثل شركة مصرفية أو اتصالات سلكية ولاسلكية أو نقل أو مرافق مملوكة كليًا أو جزئيًا لكيان حكومي.

لأغراض هذه السياسة، يُقصد بتعبير "الموظف الخصوصي" أي شخص ليس موظفًا عموميًا ولكنه مسؤول أو مدير أو موظف أو وكيل أو ممثل آخر لعميل أو مورد أو مقاول أو مقدم خدمة فعلي أو مقترح، أو موزع أو بائع أو وكيل أو وسيط أو شريك آخر في تحالف الأعمال. يُشار إلى الفساد الذي ينطوي على موظف عمومي في هذه السياسة باسم الفساد العمومي؛ ويُشار إلى الفساد الذي ينطوي على موظف خصوصي في هذه السياسة باسم الفساد الخصوصي.

السياسة	رقم السياسة	الصفحة
عدم التسامح مطلقًا مع الرشوة والفساد وغسل الأموال (سياسة مكافحة الفساد العالمية)	904	2 من 6

تتطلب Teradata أنه:

(1) يجب الامتثال دائمًا لجميع قوانين مكافحة الرشوة ومكافحة الفساد وغسل الأموال المعمول بها (المشار إليها مجتمعة باسم "قوانين مكافحة الفساد")، بما في ذلك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة الأمريكي ("FCPA")، وقانون الرشوة في المملكة المتحدة ("المملكة المتحدة")، وتلك السارية في كل ولاية قضائية وموقع ندير فيه أعمالنا؛

(2) يجب تطبيق السياسات والممارسات والضوابط والإجراءات الرامية إلى منع وتقليل مخاطر وتأثير ومعالجة الرشوة والفساد وغسل الأموال والمساعدة في ضمان الامتثال لقوانين مكافحة الفساد داخل الشركة؛

(3) يجب اتباع هذه السياسات والممارسات والضوابط والإجراءات وإنفاذها.

أسرة Teradata بشكل عام:

(1) من المتوقع أن تلتزم بالممارسات التجارية الأخلاقية العالية فيما يتعلق بجميع الأنشطة والمسائل والمعاملات المتعلقة بالشركة؛

(2) يجب أن تمتنع عن تقديم، وطلب، ودفع، وتلقي، وتسهيل والسماح، والموافقة، والتغاضي، والمشاركة، وعدم التسجيل الكامل والدقيق في سجلات الشركة، وإخفاء الرشاوى والعمولات وغسل الأموال والمدفوعات التسهيلية/الإكراميات غير الصحيحة، وجميع المدفوعات الفاسدة الأخرى، والتحويلات من الممارسات والأشياء ذات القيمة؛

(3) يجب أن تراعي وتلتزم بسياسات ومعايير Teradata الأخرى التي تتناول أيضًا السلوك والممارسات التي قد تؤدي إلى أو تتعلق بالرشوة والفساد و/أو غسل الأموال، مثل سياسة الهدايا والترفيه في Teradata (CMP 912)، وسياسة تعارض المصالح (CMP 901)، وسياسة السفر والترفيه (CMP 802)، ومدونة قواعد السلوك لدى Teradata، والإرشادات الأخلاقية ذات الصلة في Teradata.

يحدد قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة الحد الأدنى من متطلبات مكافحة الرشوة ومكافحة الفساد التي يجب على الشركات الأمريكية وموظفيها الوفاء بها فيما يتعلق بممارسة الأعمال التجارية أو فيما يتعلق بالأسواق غير الأمريكية. ينطبق قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة بشكل خاص على المعاملات والمدفوعات والرشاوى والعمولات والتحويلات الأخرى للأشياء ذات القيمة (المباشرة وغير المباشرة) مع أو إلى أو من أجل أو ذات الصلة بالموظفين العموميين. يجب أن يكون موظفو Teradata ممن لهم أي دور في المبيعات أو أي أنشطة أخرى متعلقة بالموظفين العموميين على يقين من أنهم يمتثلون دائمًا لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، وإذا كانوا غير متأكدين، فيجب عليهم طلب التوجيهات والتعليمات من إدارة الشؤون القانونية في Teradata أو مكتب الأخلاقيات والامتثال والحصول عليها قبل المشاركة في أي فعل لا يتوافق مع قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة.

اعتمدت العديد من البلدان والمقاطعات والولايات وغيرها من الولايات القضائية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك معظم الولايات الأمريكية، قوانين مكافحة الرشوة ومكافحة غسل الأموال وغيرها من القوانين والأنظمة والمبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد التي تنطبق على الفساد العام، وكذلك الفساد الخاص. تنطبق هذه القوانين في أغلب الأحيان على الشركات وممثليها التي:

السياسة	رقم السياسة	الصفحة
عدم التسامح مطلقًا مع الرشوة والفساد وغسل الأموال (سياسة مكافحة الفساد العالمية)	904	3 من 6

(1) تم دمجها أو تسيير أعمالها داخل تلك الولاية القضائية؛ أو (2) تقدم العطاءات أو تشارك في العقود ذات الصلة بالحكومة (إما كمقاول رئيسي أو مقاول من الباطن) لصالح أو في تلك الولاية القضائية؛ أو (3) توظف أو تتعاقد مع، أو تتعامل بصورة أخرى مع المواطنين أو المقيمين أو الشركات التي تأسست أو تعمل في تلك الولاية القضائية.

يتم تطبيق هذه الأنواع من قوانين مكافحة الفساد بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم وفي العديد من الولايات القضائية. قد تشمل العقوبات الجنائية على انتهاكات هذه القوانين ما يلي: السجن لفترة طويلة للأشخاص المتورطين، وغرامات شديدة لكل من الأشخاص المتورطين والشركات المتورطة، وقد تكون هناك حاجة إلى الشركات لتخسر مكاسب غير لائقة. يمكن أن تستند الانتهاكات إلى السلوك الأساسي الفاسد نفسه و/أو فشل الشركة في اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع واكتشاف ووقف الرشوة/الفساد، أو الفشل في الاحتفاظ بسجلات ودفاتر دقيقة تعكس بشكل كامل وعادل المبلغ الحقيقي، والغرض، والطبيعة والأطراف المشاركة في جميع المعاملات والتحويلات الأخرى للأشياء ذات القيمة. وبالتالي، فإن موظفي الشركة وممثليها الذين ينتهكون ضوابط وإجراءات الشركة المصممة لمنع واكتشاف وإيقاف الرشوة/الفساد أو الذين يدركون عن قصد إدخالات مزيفة أو غير دقيقة أو غير كاملة في دفاتر وسجلات الشركة (بما في ذلك ما يتعلق بالهدايا والترفيه والسفر) يرتكبون انتهاكًا لقوانين مكافحة الفساد. وفقًا لذلك، لا تتسامح الشركة إطلاقًا مع علمها بانتهاكات هذه الضوابط والإجراءات ومتطلبات مسك الدفاتر والسجلات. ستتخذ الشركة إجراءات تأديبية ضد جميع الأشخاص الذين ينتهكون هذه السياسة، بما في ذلك إنهاء عملهم أو (إذا لم يكونوا موظفين) عقودهم مع Teradata، ويجوز للشركة الإبلاغ عن الانتهاك إلى مسؤولي إنفاذ القانون، والتعاون في التحقيق والملاحقة القضائية لجميع من يرتكبون هذه الانتهاكات. تعد جميع انتهاكات هذه الأنواع من قوانين مكافحة الفساد، بغض النظر عن مدى صغر حجم المبالغ التي تنطوي عليها، خطيرة ولا تتسامح فيها الشركة.

السياسة

يجب على موظفي Teradata إجراء الأعمال التجارية بطريقة قانونية وأخلاقية، ويجب عليهم الامتثال لجميع قوانين مكافحة الفساد، بما في ذلك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة وقانون الرشوة في المملكة المتحدة، ويجب أن يلتزموا بجميع متطلبات السجلات والدفاتر الدقيقة والإجراءات المناسبة أو المتعلقة بهذه القوانين. تعكس بيانات السياسة أدناه المعايير الدنيا المطلوبة لهذا السلوك. ومع ذلك، من المتوقع أن يتجاوز السلوك الفعلي لأعمال موظفي Teradata هذه المعايير الدنيا. على سبيل المثال، حتى في ولاية قضائية حيث قد لا يكون الفساد الخصوصي على شكل خدمات وهدايا/ترفيه شخصية فخمة لممثل العميل غير قانوني بموجب أحكام صريحة من القوانين المحلية أو وفقًا لما يفرضه المسؤولون المحليون المكلفون بإنفاذ القانون، فلا يزال يتعين على موظفي Teradata عدم المشاركة في هذا السلوك.

السياسة	رقم السياسة	الصفحة
عدم التسامح مطلقًا مع الرشوة والفساد وغسل الأموال (سياسة مكافحة الفساد العالمية)	904	4 من 6

تصريحات السياسة

1. لا يجوز للمديرين والمسؤولين والموظفين والوكلاء وممثلي الطرف الثالث الآخرين للشركة ما يلي:

الدفع أو العرض بالدفع أو الوعد بالدفع أو التصريح بدفع أي رشوة أو عمولات أو نقود أو أي شيء ذي قيمة، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى أو لصالح موظف عمومي أو موظف خصوصي من أجل أو بقصد أو للحصول أو للاحتفاظ أو لتوجيه أو التأثير على الأعمال المتعلقة بالشركة، أو لتلقي أي معاملة غير قانونية أو فاسدة أو غير ملائمة للشركة من قبل هذا المسؤول أو وكالته أو الشركة المملوكة للدولة أو الشركة.

ونتيجة لذلك، يُمنع منعًا باتًا "المبالغ التسهيلية" و"الإكراميات". يشير مصطلح التسهيلية/الإكراميات عادةً إلى مدفوعات نقدية أو تحويل آخر من أو نيابة عن شخص في Teradata إلى مسؤول حكومي يستلمه أو قد يحتفظ به ذلك المسؤول الحكومي بصفته الفردية للمساعدة في تسهيل أو تحسين أداء واجباته/مهامه بطريقة تفضلها شركة Teradata أو موظف Teradata. على سبيل المثال، في الماضي وفي بعض الشركات الأخرى وفي بعض المواقع خارج الولايات المتحدة، قد يكون من الممارسات الشائعة والمقبولة و/أو القانونية لموظف الشركة أن يقوم بتسديد مبالغ تسهيلية/ إكراميات صغيرة، كما هو الحال في شكل المكافآت، لبعض المسؤولين الحكوميين من أجل تسهيل وتيسير معالجة الأمور الوزارية مثل التخليص الجمركي والهجرة. يُمنع هذه الأنواع من المبالغ التسهيلية/الإكراميات في Teradata، ولا تتسامح الشركة مطلقًا معها، ولو كانت لا تعتبر من الناحية الفنية غير قانونية في البلد محل النقاش.

إذا قدم كيان حكومي جدول رسوم أو خدمة تعجيل شرعية منشورة من قبل جهة حكومية ويتم دفع المال عن طريق شيك أو تحويل إلكتروني من قِبل الشركة أو نيابةً عنها إلى الجهة الحكومية ويتم تسجيل ذلك بشكل صحيح في دفاتر وسجلات Teradata، فقد لا يشكل هذا مبالغ تسهيلية/إكراميات. على سبيل المثال، قد تُمكّن الخدمات التي تملكها المؤسسة / المؤسسات المملوكة للدولة من الحصول على خدمات إنشاء أو إصلاح سريعة أو بعد ساعات العمل الاعتيادية بطريقة شرعية إذا دفعت الشركة الرسوم/الأسعار المنشورة للمنفعة بهذه الخدمات المعجلة؛ وهذا لن يشكل مبالغ تسهيلية/إكراميات أو انتهاكًا لهذه السياسة. إذا كان لدى أي شخص في Teradata أي شك فيما إذا كانت المبالغ المقترحة ستكون مبالغ ممنوعة أم مبالغ تسهيلية/إكراميات محظورة أو ترتيب رسوم التعجيل الشرعي، فيجب عليه طلب التوجيه والحصول عليه من أحد أعضاء إدارة الشؤون القانونية في Teradata أو مكتب الأخلاقيات والامتثال ('E&C') قبل الموافقة على هذه المبالغ أو التصريح بها أو سدادها، ويجب عليه اتباع إرشادات إدارة الشؤون القانونية في Teradata أو مكتب الأخلاقيات والامتثال ('E&C') بخصوص ذلك.

السياسة	رقم السياسة	الصفحة
عدم التسامح مطلقًا مع الرشوة والفساد وغسل الأموال (سياسة مكافحة الفساد العالمية)	904	5 من 6

2. سيتم اعتماد السياسات والإجراءات والضوابط المحاسبية للشركة وإدارتها بحيث يتم التقيد بمتطلبات الدفاتر والسجلات والإجراءات الكافية وقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، وقانون الرشوة في المملكة المتحدة وغيرها من قوانين مكافحة الفساد، وذلك لحظر ومنع أموال الشركات من أن يتم استخدامها في انتهاك تلك القوانين، وبالتالي تتطلب أن تعكس دفاتر وسجلات الشركة بشكل كامل وعادل ومعقول المبالغ الحقيقية والدقيقة والهويات والمستفيدين والتواريخ وطبيعة وغرض جميع المدفوعات والمصاريف والتحويلات والأصول والمعاملات التي تتم بواسطة الشركة أو لصالح نيابةً عنها أو الخاصة بها. على وجه التحديد ما يلي:

a. يجب تسجيل جميع المعاملات التي تنطوي على أموال أو أصول الشركة وفروعها في دفاتر الشركة وسجلاتها والإفصاح عنها إلى المؤسسة المالية العالمية للشركة في تقارير وبيانات مالية منتظمة؛

b. تُمنع الأموال أو الأصول التي لا تظهر في دفاتر وسجلات الشركة والتي لا يتم الكشف عنها لمنظمة التمويل العالمية للشركة في تقارير وبيانات منتظمة (يشار إليها أحيانًا باسم "أموال سرية")؛

c. لا يجوز إدخال إدخالات خاطئة أو مضللة في دفاتر وسجلات الشركة أو الشركات التابعة لها؛

d. يجب أن تكون جميع المبالغ المدفوعة وجميع النفقات المتكبدة (بما في ذلك الأشكال الأخرى من التحويلات والمعاملات والتصرف في الأصول، مثل توفير أشياء عينية ذات قيمة) نيابة عن الشركة أو الشركات التابعة لها مدعومة بوثائق كافية، والتي تكون كاملة وعادلة وتعكس بشكل معقول المبالغ الحقيقية والدقيقة، والهويات، والمتلقين، والتواريخ، وطبيعة وأغراض هذه المدفوعات / النفقات؛

e. لا يجوز إجراء أي مدفوعات ولا يتم تكبد أي مصروفات (بما في ذلك أشكال التحويلات والمعاملات والتصرف في الأصول الأخرى، مثل تقديم أشياء عينية ذات قيمة) لأي غرض آخر غير ما هو موضح في الوثائق التي تدعم الدفع/المصاريف؛

f. يحظر تقديم بيانات كاذبة أو مضللة أو حذف أو التسبب في حذف أي حقيقة أو بيان، لتضليل أي موظف أو محاسب أو مدقق حسابات أو أي مسؤول آخر بالشركة فيما يتعلق بأي تدقيق أو فحص أو تحقيق أو إعداد للبيانات المالية.

تضع السياسات المالية والمحاسبية للشركة وإجراءات التشغيل ذات الصلة ضوابط محاسبية للمساعدة في ضمان ومراقبة الامتثال لهذه السياسة والتحقق من ذلك.

3. يجب الاتصال بإدارة الشؤون القانونية أو مكتب الأخلاقيات والامتثال ("E&C") للشركة على الفور عندما يكون هناك انتهاك أو انتهاك يشتبه فيه بشكل معقول لهذه السياسة أو عندما تكون هناك أسئلة تتعلق بهذه السياسة أو الامتثال لها أو للقوانين التي تتعلق بها هذه السياسة.

السياسة	رقم السياسة	الصفحة
عدم التسامح مطلقًا مع الرشوة والفساد وغسل الأموال (سياسة مكافحة الفساد العالمية)	904	6 من 6

4. يقوم كل مسؤول ومدير وموظف يتعين عليه بموجب سياسات و/أو إجراءات الشركة بالتصديق بشكل دوري على تلك السجلات والدفاتر والبيانات/التقارير المالية، و/أو الإفصاحات عن الشركة دقيقة ومتوافقة وكاملة على حد علمه، و/أو بدلاً من ذلك لإدراج أي استثناءات لبيان الشهادة هذا، ويجب أن يكشف في بيان استثناءات الشهادات الدورية الحالي الخاص بها عن كل انتهاك من هذه السياسة التي يدركها، إلى الحد الذي لا ينعكس فيه الانتهاك بالفعل في دفاتر الشركة وسجلاتها أو بياناتها/تقاريرها المالية أو إفصاحها، أو في التقارير المقدمة إلى المدير المالي للشركة، و/أو الدفاتر والسجلات، و/أو مكتب الأخلاقيات والامتثال، و/أو الرئيس التنفيذي و/أو لجنة التدقيق، و/أو مجلس الإدارة.

ملحق السياسة	رقم السياسة	الصفحة
عدم التسامح مطلقًا مع الرشوة والفساد وغسل الأموال (سياسة مكافحة الفساد العالمية) - الملحق	s904	1 من 6

ملحق السياسة

ملخص المتطلبات القانونية والآثار القانونية الرئيسية لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة/مكافحة الرشوة/مكافحة الفساد، وكيفية معالجتها في Teradata

يهدف هذا الملحق إلى توفير إرشادات على المستوى الموجز لموظفي Teradata بما يتجاوز ما هو منصوص عليه في السياسة التي يكملها. يعكس هذا الملخص تجميعًا (اعتبارًا من تاريخ سريان إصدار السياسة هذا وتحديثه من خلال تاريخ المراجعة الأخير لهذه السياسة) من: أحكام مختلفة لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة وغيرها من قوانين مكافحة الفساد؛ وتفسيرات للقرارات/الآراء المتعلقة بقوانين مكافحة الفساد والقضايا المتعلقة بها؛ والتوجيه، وأفضل الممارسات وإجراءات تجنب المخاطر/التخفيف الموصى بها وإسقاطات النتائج المحتملة المتعلقة بقوانين مكافحة الفساد؛ وسياسات الشركة وممارساتها وإجراءاتها ومتطلباتها وإرشاداتها المتعلقة بقوانين مكافحة الفساد.

لا يمثل هذا الملخص أي شكل من أشكال السماح من قبل الشركة أو موقف قانوني أو مشورة قانونية للشركة فيما يتعلق بالأحكام أو المتطلبات أو التفسيرات المحددة لقوانين مكافحة الفساد في أي وقت من الأوقات، ولا يمثل انتهاكًا لقوانين مكافحة الفساد حدث أو لم يحدث بالضرورة عند تطبيقه على حقائق وظروف فعلية معينة.

إذا كان لدى موظف Teradata أي سؤال أو قلق حول ما إذا كان هناك شيء ما قد يمتثل أو لا يمتثل لقوانين مكافحة الفساد، فيجب عليه رفعه إلى إدارة الشؤون القانونية للشركة أو مكتب الأخلاقيات والامتثال في الوقت الذي ينشأ فيه حتى يمكن تقديم إرشادات ومشورة قانونية معينة في ذلك الوقت بناءً على الحقائق والظروف الفعلية المعنية.

توفر مدونة قواعد سلوك الشركة، والإرشادات الأخلاقية ذات الصلة، وغيرها من السياسات (بما في ذلك سياسة الهدايا والترفيه CMP 912، وسياسة تضارب المصالح (CMP 901)، وسياسات تمويل الشركات والمحاسبة الخاصة بها) مزيدًا من التفاصيل بشأن المتطلبات والإرشادات مع فيما يتعلق بقضايا وظروف معينة تتعلق بالامتثال لقوانين مكافحة الفساد ومعالجتها.

تتضمن أغراض قانون الممارسات الفاسدة في الولايات المتحدة (FCPA) ما يلي: (1) يحظر على الشركات الموجودة/المتداولة في الولايات المتحدة وجميع شركاتها الفرعية وموظفيها وممثليها الآخرين، في جميع أنحاء العالم، تقديم رشاوى وعمولات وغيرها من المبالغ/التحويلات الفاسدة من أجل الحصول على أعمال أو الاحتفاظ بها أو التأثير عليها أو كسب معاملة أخرى غير قانونية أو فاسدة أو مواتية بشكل غير صحيح من المسؤولين أو الكيانات الحكومية أو الشركات المملوكة كليًا أو جزئيًا أو الهيئات العامة الدولية؛ و(2) تتطلب الإجراءات والضوابط المحاسبية من أجل (أ) منع استخدام أموال الشركات في مثل هذه الأغراض غير القانونية أو غير الأخلاقية أو الفاسدة أو غير المناسبة و(ب) لديها سجلات ودفاتر للشركات تعكس بشكل كامل ومنصف ومعقول المبالغ الحقيقية والدقيقة والهويات والمستلمين والتواريخ وطبيعة وغرض المدفوعات والتحويلات والمصروفات (بما في ذلك أن تكون هذه المعاملات المحظورة شفافة وليست مخفية).

ملحق السياسة	رقم السياسة	الصفحة
عدم التسامح مطلقًا مع الرشوة والفساد وغسل الأموال (سياسة مكافحة الفساد العالمية) - الملحق	s904	2 من 6

I. أحكام مكافحة الرشوة/مكافحة الفساد

A. المحظورات

يمكن أن يحدث انتهاك لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة عندما يحدث ما يلي:

1. هناك فعل محظور.

a. تشمل الأفعال المحظورة بموجب قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة المبالغ والهدايا وعروض الدفع أو العطاء والوعود بالدفع أو العطاء والتصاريح بالدفع أو إعطاء مال أو أي شيء ذي قيمة.

b. يحظر أيضًا الدفع أو عرض الدفع أو الوعد بالدفع أو التصريح بدفع أموال أو هدايا أو أي شيء ذي قيمة إلى شخص/طرف ثالث يعرف (أو لديه أساس معقول للاعتقاد) بأنه سيتم استخدام الدفعة أو الهدية من قبل الشخص/الطرف الثالث في انتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة. الفشل في إجراء تحقيق معقول وعناية واجبة فيما يتعلق بالشخص/الطرف الثالث أو فيما يتعلق بما سيتم أو لن يتم القيام به أو السماح به بهذه المبالغ/الهدايا/الأصول للشركة من قبل الطرف الثالث، وعدم التصرف أو إجراء مزيد من التحقيقات المعقولة أو بذل العناية الواجبة عندما تكون هناك علامات تحذير ("أعلام حمراء") لانتهاك محتمل لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة - يمكن أن تشكل أدلة أو تؤدي إلى استنتاج بوجود أو كان ينبغي أن تكون هناك معرفة أو أساس معقول للاعتقاد بأن الدفع/الهدية/الأصول سوف تستخدم في انتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة.

2. ينطوي الدفع أو الهدية على المال أو شيء ذي قيمة.

a. يمكن أن يشمل ذلك النقد، أو هدية من الممتلكات، أو دفع المصاريف، أو قرضًا، أو ضمانًا ماليًا، أو استخدام أو نقل أحد الأصول، أو أي شيء ذي قيمة (أو لصالح شخصي) للشخص الذي يحصل عليه.

b. يمكن إجراء الدفع أو الهدية بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أو عن طريق شخص ثالث / طرف ثالث.

3. يتم توجيه المبلغ أو الهدية إلى (أو من أجل المنفعة الشخصية) مسؤول أو مرشح (أو واحد أو أكثر من أفراد أسرته / زملائه في العمل أو وكلاء أو ممثلين آخرين).

a. لا يمكن تقديم المدفوعات والهدايا المحظورة إلى (أو لمنفعة شخصية) "المسؤولين". يشمل "المسؤولون" المسؤولين والموظفين في الحكومة، أو أي إدارة أو وكالة أو قسم من تلك الحكومة، أو أي كيان مملوك للحكومة كليًا أو جزئيًا ("مؤسسة مملوكة للدولة" أو "الشركات المملوكة للدولة"، مثل المرافق العامة ومقدمي خدمات النقل ومزودي الاتصالات السلكية واللاسلكية والبنوك المملوكة للدولة جزئيًا) أو أي وكالة عامة دولية (مثل الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسساتها). يشمل "المسؤولون" أيضًا أي شخص يتصرف بصفة رسمية أو وكالة أو ممثل أو علائقية أو فيما يتعلق بمسؤول آخر أو نيابة عن حكومة، أو أي إدارة أو وكالة أو قسم من تلك الحكومة، أو أي شركات مملوكة للدولة، أو أي وكالة عامة دولية.

ملحق السياسة	رقم السياسة	الصفحة
عدم التسامح مطلقًا مع الرشوة والفساد وغسل الأموال (سياسة مكافحة الفساد العالمية) - الملحق	s904	3 من 6

b. لا يمكن تقديم المدفوعات والهدايا المحظورة إلى (أو لصالح) أي حزب سياسي أو مسؤوليه أو إلى (أو لصالح) أي مرشح لمنصب سياسي. وفقًا لذلك، فإن جميع المدفوعات والمصاريف والهدايا والقروض/تحويلات الأصول إلى (أو لصالح) الأحزاب السياسية أو المسؤولين السياسيين أو المرشحين السياسيين الذين يستخدمون أي أموال أو أصول أو موارد للشركة لا يجوز إجراؤها إلا بموافقة كتابية مسبقة من نائب رئيس الشركة للشؤون الحكومية وفقط عندما وإلى أي مدى، إن وجد، يتوافق هذا مع قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، وغيرها من قوانين مكافحة الرشوة المعمول بها، ومكافحة الفساد وغسل الأموال، وجميع القوانين واللوائح السارية المتعلقة بالانتخابات وتمويل الحملات والإفصاحات، وبيان سياسة النشاط السياسي للشركة (انظر). http://www.teradata.com/Political-Activity-Policy-Statement

4. يتم تقديم المبلغ أو الهدية "الفاسدة".

تُقدم الدفعة أو الهدية "بشكل فاسد" عندما يكون القصد من الدفع أو الهدية هو (أ) التأثير على مرشح رسمي أو سياسي، بصفته الرسمية، للتصرف أو البت في قضية أو (ب) التأثير على المسؤول أو مرشح للعمل أو عدم التصرف في انتهاك لواجبه القانوني. إنها تمثل انتهاكًا لاتفاقية قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة حتى لو لم تنجح محاولة التأثير على المسؤول أو المرشح بهذه الطريقة. يمكن أن تشكل حقيقة مبلغ أو هدية مدفوعة أو مقدمة، في حد ذاتها، دليلاً على نية فاسدة أو يمكن أن تؤدي إلى استنتاج أن هناك نية فاسدة لانتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (على سبيل المثال، لا يلزم بالضرورة إثبات وجود دليل فعلي أو علني أو إيجابي أو صريح أو مباشر على وجود نية فاسدة لكونه قد انتهك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة).

5. يتم إجراء الدفع أو الهدية للحصول على أعمال أو الاحتفاظ بها أو توجيهها، أو لاكتساب أو التأثير على معاملة أخرى غير قانونية أو فاسدة أو غير ملائمة من جهة رسمية أو حكومية أو شركات مملوكة للدولة أو وكالة عامة دولية.

a. يعد ذلك انتهاكًا إذا كان القصد من الدفع أو الهدية هو توجيه الأعمال الحالية أو المستمرة أو المستقبلية إلى أي شخص.

b. كما أنه يعد انتهاكًا إذا تم إجراء عملية دفع أو هدية بغرض الحصول على معاملة ضريبية أكثر مواتاة، أو السماح أو التغاضي عن انتهاكات القانون، أو غيرها من المعاملة التفضيلية المتعلقة بالعقود أو العمليات التجارية الحالية أو المستمرة أو المستقبلية. ومع ذلك، لا تمثل أنشطة كسب التأييد والجمعيات التجارية العادية بالضرورة انتهاكات، ما دامت تمتثل للقوانين واللوائح المعمول بها ورسوم الإفصاح التي تتعلق بأنشطة كسب التأييد والجمعيات التجارية المسموح بها قانونًا، ويتم اعتمادها مسبقًا من قبل نائب رئيس الشركة للشؤون الحكومية، والامتثال لبيان سياسة النشاط السياسي للشركة (انظر). http://www.teradata.com/Political-Activity-Policy-Statement

ملحق السياسة	رقم السياسة	الصفحة
عدم التسامح مطلقًا مع الرشوة والفساد وغسل الأموال (سياسة مكافحة الفساد العالمية) - الملحق	s904	4 من 6

B. المدفوعات/الهدايا إلى أطراف ثالثة

يمكن أن ينشأ انتهاك لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة عن إجراء أو تقديم إجراء أو تفويض بدفع أو هدية لشخص/طرف ثالث يعرف (بيقين كبير أو اعتقاد راسخ) أو وجود أساس معقول للاعتقاد بأن الدفع أو الهدية سوف يستخدمها شخص/طرف ثالث لغرض التأثير على مرشح رسمي أو سياسي بطريقة تنتهك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة إذا كانت الشركة قد قدمت أو عرضت الدفع أو الهدية (أو لصالح) المسؤول مباشرةً.

C. الاستثناءات

المدفوعات التالية لا تنتهك بالضرورة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة:

1. المدفوعات أو النصائح أو الرسوم أو الإكراميات للمسؤولين في شكل "المبالغ التسهيلية" المسموح بها قانونًا والتي تكون عادية وعرفية واسمية وتهدف فقط إلى إدارة أو تعجيل الإجراءات الحكومية الروتينية وغير التقديرية ومنها:
   a. الحصول على التصاريح والتراخيص والمستندات الرسمية الأخرى اللازمة لممارسة الأعمال التجارية؛
   b. معالجة الأوراق الحكومية، مثل التأشيرات وأوامر العمل؛
   c. توفير حماية الشرطة أو استلام البريد وتسليمه أو جدولة عمليات التفتيش المتعلقة بأداء العقد أو عبور البضائع عبر البلاد؛
   d. توفير خدمة الهاتف أو الطاقة أو المياه أو تحميل / تفريغ البضائع،

شريطة أن تكون هذه المدفوعات قانونية بموجب القوانين الكتابية للبلد الذي تُدفع فيه، وبشرط أن يتم تسجيل المبالغ والهويات والمستفيدين والتواريخ وطبيعة وغرض هذه المدفوعات التسهيلية والدقيقة بشكل كامل وعادل ومعقول وتنعكس في دفاتر وسجلات الشركة. ومع ذلك، من المهم أن نفهم أن هذا قد ينتهك سياسة عدم التسامح لشركتنا و/أو قانون الرشوة في المملكة المتحدة و/أو قوانين مكافحة الرشوة الأخرى، أو مكافحة الفساد أو مكافحة غسل الأموال، ويجب عدم التصريح به أو إصداره دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من إدارة الشؤون القانونية في Teradata أو مكتب الأخلاقيات والامتثال إذا كان هناك أي شك على الإطلاق فيما إذا كان الدفع المقترح غير قانوني، أو أنه غير مسموح بالمبالغ التسهيلية/الإكراميات أو أنه ينتهك سياسات Teradata.

2. تقديم على نفقة الشركة، أو تقديم تعويضات معقولة وحسنة النية (على سبيل المثال، شرعية، وحسنة النية، وصحيحة) لتكاليف، مثل السفر والوجبات والإقامة التي تكبدها مسؤول أو مرشح أو بالنيابة عنه إلى الحد الذي يتعلق مباشرة بما يلي:
   a. الترويج أو التوضيح أو شرح المنتجات أو الخدمات؛ أو
   b. تنفيذ أو إبرام عقد مع الحكومة أو وكالة تابعة للحكومة أو شركة مملوكة للدولة أو وكالة عامة دولية،

ملحق السياسة	رقم السياسة	الصفحة
عدم التسامح مطلقًا مع الرشوة والفساد وغسل الأموال (سياسة مكافحة الفساد العالمية) - الملحق	s904	5 من 6

شريطة أن تكون هذه المصروفات/التعويضات قانونية بموجب القوانين الكتابية للبلد/الولاية/المقاطعة/الولاية القضائية؛ شريطة أن تكون المبالغ والهويات والمستلمون والتواريخ وطبيعتها وغرضها مسجلة بالكامل بشكل عادل ومعقول وتنعكس في دفاتر وسجلات الشركة؛ وبشرط ألا يشمل ذلك أيضًا نفقات أو تعويضات عن السفر/الإجازة الشخصية أو الوجبات أو الإقامة للمسؤول أو لأي شخص غير مسؤول فيما يتعلق برحلة/نفقة العمل محل النقاش. على سبيل المثال، لا ينبغي تقديم هذه المصروفات والتعويضات أو تكبدها أو التصريح بها لأحد أفراد أسرة المسؤول أو صديق له، ويجب فقط أن تغطي النفقات/التعويضات ذات الصلة التي تتكبدها الشركة السفر والوجبات والسكن الفعلية والمعقولة للفترة اللازمة بشكل معقول، وللمواقع الضرورية بشكل معقول، لغرض الأعمال المشروعة المحددة في دفاتر وسجلات الشركة (على سبيل المثال، إذا كان المسؤول يرغب في حضور أحد أفراد الأسرة أو صديق، وإذا كان المسؤول يرغب في تمديد مدة سفر العمل لأغراض شخصية أو عطلة أو أغراض أخرى تتجاوز تلك الضرورية بشكل معقول لممارسة النشاط التجاري المشروع في القضية و/أو إذا كان المسؤول يرغب في إضافة وجهات لأغراض شخصية أو عطلة أو غير ذلك من الأغراض الضرورية لإجراء النشاط التجاري الشرعي محل المشكلة، فيجب إذن يتم تكبد نفقات تلك الجوانب من السفر والوجبات والسكن كمصروفات شخصية للموظف/الحضور، وليس كمصروفات تجارية للشركة، وينبغي ألا تُقدم أو تُجرى أو تُفوض من قبل الشركة).

يجب الحصول على مراجعة وتقديم المشورة والموافقة من قبل إدارة الشؤون القانونية في الشركة أو مكتب الأخلاقيات والامتثال قبل تكبد أو التصريح بأي مصاريف/تعويضات سفر أو وجبة عمل من هذا القبيل لموظف عمومي أو لصالحه.

أيضًا، على الرغم من أن قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة ينطبق بالتحديد على المدفوعات والهدايا والتحويلات إلى أو من أجل الموظفين العموميين والتي تشكل فسادًا عامًا، فإن Teradata ملتزمة بإبلاغ أسرة Teradata بشأن قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة وآثاره المحتملة، ويجب على أسرة Teradata أن تضع في الاعتبار أن سياسات Teradata، ومدونة قواعد سلوك Teradata وقانون الرشوة في المملكة المتحدة وقوانين مكافحة الرشوة الأخرى ومكافحة الفساد وغسل الأموال وعقود العملاء وسياسات العملاء
ومدونات قواعد السلوك تطبق نفس المعايير أو المحظورات المشابهة على الموظفين الخصوصيين والفساد الخاص. تتمثل النقطة الأساسية هنا في أن الرشوة والفساد يعتبران فعلاً خاطئًا، فعلاً خاطئًا دائمًا وخطأ في جميع الأماكن وفي جميع العلاقات على مستوى العالم (ولن يتم التسامح مع ذلك في Teradata)، بغض النظر عما إذا كان ذلك يقع من الناحية الفنية في نطاق قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة أم لا.

D. <u>الأفعال الجزائية</u>

1. قد تخضع الشركة لغرامات وعقوبات جنائية ومدنية كبيرة، والتخلي عن الأرباح، بسبب انتهاكات قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة.

2. يمكن أن يخضع المسؤولون والمديرون والموظفون والوكلاء والممثلون الآخرون للشركة إلى غرامات وعقوبات كبيرة، والتخلي عنب/رد المكاسب الشخصية، والسجن (على سبيل المثال، مدة السجن) بسبب انتهاكات اتفاقية قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة.

3. لا يمكن لصاحب العمل دفع الغرامات أو العقوبات أو التخلي عن/رد المكاسب الشخصية المفروضة على الفرد بسبب انتهاكاته لقانون الممارسات الأجنبية الفيدرالية.

ملحق السياسة	رقم السياسة	الصفحة
عدم التسامح مطلقًا مع الرشوة والفساد وغسل الأموال (سياسة مكافحة الفساد العالمية) - الملحق	s904	6 من 6

II. أحكام ضوابط المحاسبة (سجلات ودفاتر دقيقة)

A. المتطلبات

1. بموجب قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، يتعين على الشركات الموجودة/المتداولة في الولايات المتحدة وجميع الشركات التابعة لها في جميع أنحاء العالم أن تقوم بعمل وحفظ الدفاتر والسجلات والحسابات المفصلة بشكل معقول والتي تعكس بدقة وبشكل عادل جميع المدفوعات والنفقات والتحويلات والمعاملات وسندات تمليك أصول الشركة.

   a. يجب تضمين جميع المدفوعات والمصاريف والتحويلات والمعاملات والتصرفات، حتى تلك المتعلقة بالحد الأدنى للمبالغ.

   b. لا يُسمح بالدفع والمصروفات والتحويلات والمعاملات والتصرفات غير المسجلة وتزويرها وغير ذلك من التحريفات المتعلقة بها.

2. يجب على هذه الشركات وجميع الشركات التابعة لها في جميع أنحاء العالم إنشاء وصيانة أنظمة للضوابط المحاسبية الداخلية من شأنها توفير ضمان معقول لما يلي:

   a. يتم تنفيذ المدفوعات والمصروفات والتحويلات والمعاملات وفقًا لترخيص الإدارة العام أو المحدد؛

   b. يتم تسجيل المدفوعات والمصروفات والتحويلات والمعاملات بحيث يمكن إعداد البيانات المالية وفقًا للمبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا وللحفاظ على المساءلة عن الأصول؛

   c. لا يُسمح بالوصول إلى الأصول ونقل ملكيتها إلا بتصريح إداري عام أو محدد؛

   d. تتم مقارنة سجلات محاسبة الأصول مع الأصول الموجودة (على سبيل المثال، تتم عمليات التدقيق) على فترات زمنية معقولة، ويتم اتخاذ الإجراء المناسب في حالة وجود فارق.

B. الأفعال الجزائية

تواجه الشركة والأفراد غرامات وعقوبات جنائية كبيرة، ويواجه الأفراد عقوبة بالسجن، بسبب التحايل عن عمد أو عدم تنفيذ نظام هذه الضوابط الداخلية، أو لتزوير الدفاتر والسجلات عن عمد.